

Distr.: General
3 November 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – المقدمة وأولويات البعثة

١ – يقدّم هـذا التقرير عمـلا بقـرار مجلس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الـذي قـرر المجلس بموجبه إنشاء بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطلب إليّ أن أقدم على فترات منتظمـة تقـارير بشـأن تنفيـذ ولايـة البعثـة. ويتنـاول التقريـر أنشـطة البعثـة ومـا يتصـل بها من تطورات في الفترة من ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٢ – ولا تزال أولويات البعثة تتمثل في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسـوفو وفي المنطقـة. وفي إطـار سـعي البعثـة لتحقيـق أهـدافها، تواصـل تفاعلـها البنّـاء مع بريشتينا وبلغراد، وجميع طوائف كوسوفو، والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية. ولا تـزال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والقـوة الأمنيـة الدوليـة في كوسـوفو تؤديـان دورهمـا في إطـار مـا نـص عليـه قـرار مجلس الأمـن ١٢٤٤ (١٩٩٩). ولا تـزال بعثـة الاتحـاد الأوروبي المعنيـة بسيادة القانون موجودة في كوسوفو، تمشيا مـع بيـان رئيس مجلس الأمـن المؤرخ ٢٦ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/PRST/2008/44) وتقريري المؤرخ ٢٤ تشـرين الثـاني/نوفمبر ٢٠٠٨ (S/2008/692). وتعمل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها عن كثب مع البعثة.

ثانيا – أهم التطورات السياسية

٣ – لقد شهدت الفترة المشـمولة بهـذا التقريـر تحقيـق تقـدم في الحـوار الـذي ييسـره الاتحـاد الأوروبي بين بلغراد وبريشتينا، بما في ذلك التقدم المحرز في تنفيـذ ''الاتفـاق الأول على المبـادئ المنظِّمـة لتطبيـع العلاقـات''، المبرم في ١٩ نيسـان/أبريل ٢٠١٣، وسـن كوسـوفو للتشـريعات اللازمة لإنشاء المحكمة المتخصصة (التي ستتولى محاكمة القضايا التي تعرضها عليهـا فرقـة العمـل





الخاصة المعنية بالتحقيق التابعة للاتحاد الأوروبي)، كما شهدت توترات داخلية في بريشتينا بسبب احتجاجات المعارضة على إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية.

٤ - وفي ٢٥ آب/أغسطس، عقد وفد بريشتينا بقيادة عيسى مصطفى رئيس وزراء كوسوفو، ووفد بلغراد بقيادة ألكسندر فوتشيتس رئيس وزراء صربيا، اجتماعا في بروكسل تولت تيسيره فيديريكا موغيريني الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسات الأمنية ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية. وأبرم الجانبان مجموعة من الاتفاقات منها الاتفاق المتعلق بالمبادئ العامة/العناصر الرئيسية لرابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو. وتنص مجموعة الاتفاقات على جملة أمور منها تقديم مشروع النظام الأساسي للرابطة/الجماعة في غضون أربعة أشهر لكي يواصل رئيسا الوزراء النظر فيه؛ واتفاق على تعزيز تنفيذ اتفاق الطاقة لعام ٢٠١٣؛ وخطة عمل للاتصالات السلكية واللاسلكية؛ وترتيبات لاستخدام الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا بطريقة متفق عليها بين الطرفين. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، استضافت السيدة موغيريني أيضا اجتماعا غير رسمي مع رئيسي الوزراء كليهما، ناقشا خلاله تنفيذ اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس، وأكدا من جديد التزامهما بتنفيذ جميع الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى حينه.

٥ - غير أن اتفاقات ٢٥ آب/أغسطس أثارت احتجاجات من جانب أحزاب المعارضة في كوسوفو، وهي ”تقرير المصير“ و ”التحالف من أجل مستقبل كوسوفو“ و ”المبادرة من أجل كوسوفو“. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، خلال إحاطة قدمها رئيس الوزراء مصطفى إلى البرلمان بشأن مجموعة الاتفاقات، عرقل ممثلو المعارضة الجلسة بالقوة الجسدية بأن رموا رئيس الوزراء بأشياء ومنعوا الوصول إلى المنصة، مطالبين الحكومة بالانسحاب من الاتفاق المبرم في إطار الحوار الرفيع المستوى بشأن إنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، ومن الاتفاق بشأن تعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود. ووقعت حادثة مماثلة أثناء زيارة رئيس الوزراء إلى بودوييفي/بودوييفو في ٦ تشرين الأول/أكتوبر. وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، قام عضو بارز في البرلمان ينتمي إلى حزب ”تقرير المصير“ بإيقاف جلسة عامة للبرلمان بإطلاق عبوة غاز مسيل للدموع في قاعة البرلمان، طلب بعض أعضائه المساعدة الطبية على إثرها. وقد كانت هذه الأعمال موضع شجب وإدانة من قبل ممثلي المجتمع الدولي والسلك الدبلوماسي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة. وأعرب القادة في بلغراد أيضا عن قلقهم إزاء الخطاب العدواني الذي يلجأ إليه بعض أحزاب المعارضة في كوسوفو، بما في ذلك التهديد بارتكاب المزيد من أعمال العنف ضد إنشاء رابطة/جماعة البلديات.

٦ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، احتجزت شرطة كوسوفو نفس عضو البرلمان البارز المنتمي إلى حزب ”تقرير المصير“ لفترة وجيزة لإجراء مقابلة معه. وتجمع حوالي ٢٠٠ من مؤيديه أمام مركز شرطة كوسوفو الرئيسي في بريشتينا، مطالبين بإطلاق سراحه، حيث ألقوا الحجارة وغيرها من الأشياء على المبنى ووحدات حماية الشرطة. وأُلقي القبض على عدة أشخاص. ووفقا لما ذكره مكتب المدعي العام، وُضع بعض أعضاء البرلمان تحت التحقيق بخصوص حادث إطلاق الغاز المسيل للدموع الذي وقع في ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من التدابير الأمنية المشددة، قام أعضاء في البرلمان ينتمون إلى ”تقرير المصير“ و ”التحالف من أجل مستقبل كوسوفو“ في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بإطلاق الغاز المسيل للدموع في قاعة البرلمان مرة أخرى، مما أسفر عن إلغاء افتتاح الدورة. وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن مكتب المدعي العام وضع بعض النواب في البرلمان تحت التحقيق فيما يتعلق بحادثتي ٨ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

٧ - وفي وقت سابق في ٣ آب/أغسطس، كان برلمان كوسوفو قد أقر في تصويت بأغلبية ثلثي الأصوات (أي ٨٢ من أصل ١٢٠ نائبا) تعديلا دستوريا هاما طال انتظاره، للتمكين من إنشاء المحكمة المتخصصة. وفي ٢٦ حزيران/يونيه، كما حدث خلال المحاولات السابقة لإقرار التعديل الدستوري، رفض أعضاء البرلمان المنتمون إلى أحزاب المعارضة ”تقرير المصير“ و ”التحالف من أجل مستقبل كوسوفو“ و ”المبادرة من أجل كوسوفو“ المشاركة في التصويت. وفي ٣ آب/أغسطس أيضا اعتمد البرلمان القانون المصاحب للتعديل المعنون ”قانون الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص“ بالإضافة إلى ”قانون الحماية القانونية والدعم المالي للأشخاص المحتمل اتهامهم في محاكمات أمام الدوائر المتخصصة“. وقد عممت عاطفة يحي آغا رئيسة كوسوفو هذين القانونين في ٢٠ آب/أغسطس. وطلبت أحزاب المعارضة الثلاثة من المحكمة الدستورية إلغاء التعديل الدستوري استنادا إلى أسس إجرائية. بيد أن المحكمة قضت بعدم مقبولية الطلب في ٢١ أيلول/سبتمبر، فدخل التعديل والقانونان الآن حيز النفاذ.

٨ - ودخلت حيز النفاذ مذكرة تفاهم للاعتراف المتبادل بالتأمين على مسؤولية الغير فيما يتعلق بالمركبات، وقعها كل من بريشتينا وبلغراد في بروكسل يوم ٢٣ حزيران/يونيه، وتنطبق على جميع نقاط العبور اعتبارا من ١٢ آب/أغسطس. ويساعد الاتفاق على تحقيق الاستقرار في جميع معدلات أسعار تأمين المركبات على جانبي الحدود.

٩ - ووقّعت كوسوفو في فيينا يوم ٢٦ آب/أغسطس اتفاقا بشأن تعيين الحدود الإقليمية مع الجبل الأسود. ويؤكد الاتفاق على الالتزام المتبادل بإقامة علاقات حسن الجوار والأمن

والاستقرار والتعاون الإقليمي، واحترام الحدود الإدارية السابقة لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية الاشتراكية لعام ١٩٧٤، بما يتواءم مع تشريعات كوسوفو الحالية. غير أن أحزاب المعارضة ما زالت تعارض الاتفاق على النحو الوارد أعلاه.

١٠ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، عين رئيس الوزراء مصطفى أعضاء ”القائمة الصربية للمبادرة المدنية“، وهي الحزب السياسي لصرب كوسوفو، في ستة مناصب نواب وزراء، فضلا عن وظيفة مدير المكتب المعني بالطوائف ضمن مكتب رئيس الوزراء. وسمحت تلك التعيينات بمواصلة إنجاز أجزاء من اتفاق التحالف بين حزب القائمة الصربية للمبادرة المدنية وحزب ”رابطة كوسوفو الديمقراطية“ و ”حزب كوسوفو الديمقراطي“ الذي تم التوصل إليه في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وبصورة منفصلة، في ٢١ أيلول/سبتمبر، وجه ثلاثة من أعضاء الحكومة البارزين من صرب كوسوفو، هم نائب رئيس الوزراء، ووزير شؤون الطوائف والعائدين، ووزير إدارة الحكم المحلي، فضلا عن تسعة من رؤساء بلديات كوسوفو الصرب العشرة، دعوة إلى ألكسندر فوتشيتس زعيم حزب القائمة الصربية بالتنحي، وفي ٢٩ أيلول/سبتمبر أعلن برانيمير ستويانوفيتش نائب رئيس الوزراء المنتمي إلى طائفة صرب كوسوفو كذلك أنه سيتولى مهمة منسق مؤقت للقائمة الصربية للمبادرة، إلى حين اختيار بديل دائم.

١١ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر، اعتمدت حكومة كوسوفو استراتيجية مدتها خمس سنوات لمنع التطرف المقترن بالعنف والتشدد. ومثلت تلك الاستراتيجية وخطة العمل التابعة لها التزام الحكومة باتخاذ خطوات في العديد من قطاعات الحكومة والمجتمع من أجل منع ومكافحة جميع أشكال التطرف.

١٢ - وفي ٢٧ آب/أغسطس، حضرت كوسوفو مؤتمر قمة غرب البلقان المعقود في فيينا. وركز الاجتماع على التعاون الإقليمي في قطاعات التشييد والطاقة والنقل، بما في ذلك التحسين المحتمل للطريق الذي يصل بين بريشتينا ونيش في وسط صربيا، وتوصيله بهيكل الطرق الموجود حاليا بين بريشتينا ومدينة دوريس الساحلية الألبانية. وزارت الرئيسة يحي آغا تيرانا في الفترة من ١٠ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر. وعقدت اجتماعات مع القيادة الألبانية لمناقشة التعاون عبر نطاق واسع من القطاعات.

١٣ - وفي نهاية تموز/يوليه، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي مدته ٢٢ شهرا لصالح كوسوفو بمبلغ ١٨٤ مليون يورو. والهدف من ذلك الترتيب هو المساعدة على تخفيض العجز في الميزانية العامة وتخفيض الدين، مع تشجيع الاستثمار الخاص في نفس الوقت وتقديم دعم إضافي من الدائنين المتعددي الأطراف والثنائيين.

١٤ - وفي أوائل آب/أغسطس، قدمت كوسوفو طلبا للانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). واعترضت بلغراد بقوة على الطلب محتجة بجملة أمور منها أن الطلب يتعارض مع قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ثالثا - شمال كوسوفو

١٥ - على إثر الاتفاق الذي تم التوصل إليه في بروكسل في ٢٥ آب/أغسطس، تأخرت أعمال تنشيط منطقة الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا بمقدار ٤٨ ساعة عن الموعد المقرر وهو ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، للسماح بإغلاق الجسر باستثناء ممر واحد للمشاة. ومن المقرر أن تستند تلك الأعمال إلى التوصيات المنبثقة عن تقييم تقني ودراسة بشأن التصميم المعماري اتفق عليهما الطرفان في ٢٩ حزيران/يونيه. وتقضي الخطة بفتح الجسر لحركة المرور، بما في ذلك المركبات، بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٦. وبموجب أحكام اتفاق ٢٥ آب/أغسطس أيضا كان من المقرر أن تتفق الوزارات المعنية وبلديتا شمال وجنوب ميتروفيتشا على مذكرة تفاهم تعين الحدود الإدارية للمناطق المساحية في سوفيدو/سوهادول وكروي إي فيتاكوت/برجاني بحلول ١٠ تشرين الأول/أكتوبر. غير أن المناقشات تجاوزت هذا الموعد النهائي، ولا يزال تاريخ توقيع المذكرة غير محدد.

١٦ - وأكملت المجالس البلدية الشمالية مقترحات ميزانياتها وقدمتها إلى حكومة كوسوفو قبل الموعد النهائي المحدد في ٣٠ أيلول/سبتمبر. غير أن المقترحات تجاوزت الحدود القصوى للميزانيات التي حددتها وزارة المالية، وبالتالي رفضت الوزارة المقترحات الحالية للبلديات الشمالية الأربع. وكان من المتوقع مواصلة المشاورات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن هذه الميزانيات.

١٧ - وفي ٢٠ تموز/يوليه، نظم عمال مرفق تعدين تريبتشا في ستان تريغ/ستاري ترغ إضرابا مدته يوم واحد لدعوة برلمان كوسوفو إلى التعجيل بسن تشريعات تساعد على إيجاد حل لمسألة مجمع تعدين تريبتشا.

١٨ - وأثار استمرار احتجاز أوليفر إيفانوفيتش، وهو زعيم سياسي من الطائفة الصربية لكوسوفو، احتجاجات عامة في شمال ميتروفيتشا. وطالب المحتجون بالإفراج عن المحتجزين في الحبس الاحتياطي أثناء إجراءات المحكمة، التي استمرت منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، أصدر فريق قضاة المحاكمة في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية قرارا بإنهاء الحبس الاحتياطي في حق إيفانوفيتش ومتهم آخر، وأمر عوضا عن ذلك بوضعهما تحت الإقامة الجبرية، وهو أحد مطالب المحتجين.

رابعا – الأمن

١٩ – ظلت الحالة في كوسوفو مستقرة عموما، في حين شهدت الفترة المشمولة بالتقرير تكرر حوادث الاحتجاجات وتعطيل برلمان كوسوفو (كما هو مبين في الفقرتين ٥ و ٦ أعلاه).

٢٠ – وفي ٣ آب/أغسطس، وخلال تجمع في بريشتينا لما يزيد على ١٠٠ من أعضاء رابطة المحاربين القدماء في جيش تحرير كوسوفو، الذين طالبوا بإنجاز قائمة رسمية للمقاتلين الذين شاركوا في نزاع ١٩٩٨-١٩٩٩، قاطع المتظاهرون هاشم ثاتشي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ورموه بأشياء. وفي ٢٨ آب/أغسطس و ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت حوادث مماثلة شملت أيضا رمي أشياء واستهدفت رئيس الوزراء مصطفى. وألقت شرطة كوسوفو القبض على اثنين من المشتبه فيهم فيما يتصل بالحادث الأخير. وفي سياق الاحتجاجات التي تقودها المعارضة ضد الاتفاق على إنشاء رابطة/جماعة للبلديات ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو، نظم أعضاء المعارضة أيضا اجتماعات مصغرة في جميع أنحاء كوسوفو وشنوا حملة للتخريب وتشويه الجدران بالكتابة.

٢١ – كما استمر وقوع الحوادث التي تستهدف الطوائف التي لا تشكل أغلبية، إضافة إلى المواقع الثقافية والدينية، خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وسُجل ما مجموعه ٢٦ حادثا تضررت فيها مواقع ثقافية ودينية، وقع ١٧ حادثا منها في مواقع أرثوذكسية صربية، وثلاثة في مواقع للروم الكاثوليك، وحادث واحد في موقع ديني إسلامي؛ وسُجلت حالة إضافية في مركز الجالية اليهودية في كوسوفو، واستهدفت الحوادث الأربعة المتبقية مواقع أخرى للتراث الثقافي. وشملت هذه الحوادث عددا من حالات سرقة الممتلكات من الكنائس الأرثوذكسية الصربية، ولا سيما في شرق كوسوفو، وأدت فيما بعد إلى إلقاء شرطة كوسوفو القبض على ثلاثة من المشتبه فيهم. وفي ١ آب/أغسطس تلقى أربعة من أعضاء برلمان كوسوفو المنتمين إلى الطائفة الصربية، أحدهم نائب رئيس البرلمان، تهديدات هاتفية ذات صلة بمواقفهم في التصويت بالبرلمان. وتحقق شرطة كوسوفو في هذه التهديدات.

٢٢ – وفي ٢٨ آب/أغسطس، خلال زيارة قام بها نحو ١٧٠ شخصا من صرب كوسوفو المشردين داخليا في جاكوفي/داكوفيتسا للاحتفال بعيد ”انتقال مريم العذراء“ الأرثوذكسي، حاولت مجموعة من المحتجين من ألبان كوسوفو كسر طوق الشرطة، وألقوا المفرقعات النارية والطلاء باتجاه ضباط الشرطة. وأُلقي القبض على شخص واحد.

٢٣ - وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر، ألقت وحدة الجرائم الاقتصادية التابعة لشرطة كوسوفو القبض على ١٥ من موظفي مؤسسة عامة تمولها بلغراد، وهي ''منتزه جبل سارة الوطني'' في بلدية شتيربتشي/شتيربتسي، بتهمة إساءة استعمال السلطة. واحتج أعضاء حكومة كوسوفو المنتمون إلى الطائفة الصربية وقادة الأحزاب الصربية على عمليات الاعتقال. وعقدت حكومة صربيا جلسة طارئة ردا على ما اعتبرته عملا انفراديا وغير مشروع من جانب الشرطة في كوسوفو. وقد أفرج عن جميع الموظفين؛ ووجهت إلى أربعة منهم تهم بمخالفات بسيطة.

٢٤ - وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ألحقت عبوة متفجرة أضرارا بمترل رئيس بلدية ليبوسافيك/ليبوسافيتش في شمال كوسوفو، ولم تقع أية إصابات. وتقوم شرطة كوسوفو بالتحقيق في هذا الحادث.

خامسا - سيادة القانون

٢٥ - استمرت البعثة في رصد الأنشطة المضطلع بها في مجال سيادة القانون والاضطلاع بمسؤوليات معينة في هذا المجال، واحتفظت كذلك بعلاقات التعاون التقني مع المؤسسات ذات الصلة في كل من بريشتينا وبلغراد. واستمرت البعثة في تيسير طلبات المساعدة القانونية المتبادلة من الدول التي لا تعترف بكوسوفو، وتقديم خدمات التصديق على المستندات بناء على طلب تلك الدول وسكان كوسوفو. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم تجهيز ما يزيد على ٥٠٠ وثيقة من هذا النوع.

٢٦ - واستمرت البعثة أيضا في تيسير الاتصالات بين سلطات كوسوفو والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت البعثة ١٩ من نشرات الإنتربول الحمراء.

٢٧ - ومضى العمل في تنفيذ الاتفاق بين بريشتينا وبلغراد بشأن إدماج الجهاز القضائي. وأنهت لجنة التعيين، المؤلفة من ممثلين عن المجلس القضائي لكوسوفو ومجلس المدعين العامين في كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، عملية الاختيار على المستوى التقني لأغلبية الوظائف المعلن عنها (ما مجموعه ٦٣ وظيفة تتألف من ٤٨ قاضيا و ١٥ مدعيا عاما). ولم تعتمد الحكومة الصربية بعدُ التشريعات الرامية إلى تنظيم المعاشات التقاعدية للموظفين الذين لا يزالون يعملون في مؤسساتها، وهو شرط لإتمام عملية الإدماج.

٢٨ - واستمر العمل أيضا على إدماج موظفي الحماية المدنية السابقين من الصرب في شمال كوسوفو. وحتى الآن أدمج أكثر من ١٠٠ موظف من موظفي الحماية المدنية السابقين في مؤسسات كوسوفو في البلديات الشمالية الأربع، بما في ذلك ٨٠ موظفا وقعوا عقودا مع وكالة إدارة حالات الطوارئ التابعة لوزارة الداخلية، و ٢٥ شخصا يعملون الآن موظفين لشؤون السجون في مركز احتجاز شمال ميتروفيتشا التابع لدائرة إصلاحيات كوسوفو في وزارة العدل.

٢٩ - وفي ٤ أيلول/سبتمبر، يسرت البعثة لممثلي مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القيام بزيارة ميدانية في بريشتينا وإجراء مناقشات مع سلطات كوسوفو بشأن إمكانية التعاون المحتمل في إطار البرنامج الإقليمي للمكتب لجنوب شرق أوروبا في الفترة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، ولا سيما في مجالات مكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب ومكافحة الفساد ومنع الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة.

٣٠ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت البعثة اجتماعات تنسيقية في مجال سيادة القانون مع ممثلي المجتمع المدني في شمال كوسوفو. وتؤدي هذه الاجتماعات دور آلية للتعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون، بما في ذلك المنظمات الدولية ومؤسسات كوسوفو ومنظمات المجتمع المدني المحلية. واتفق على عدد من الإجراءات المتصلة بسيادة القانون، بما في ذلك عدة مشاريع رامية إلى تعزيز سيادة القانون، وذلك من أجل تيسير تقديم المكتب الإقليمي للرعاية الاجتماعية الخدمات فيما يتعلق بقضاء الأحداث والعنف الجنساني.

سادسا - العائدون والطوائف

٣١ - سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عودة ٢١٣ شخصا إلى كوسوفو طوعا في الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (١٢٣ من صرب كوسوفو، و ٣٧ من مصريي كوسوفو، و ٢٣ من طائفة الأشكالي بكوسوفو، و ٢٢ من طائفة الروما بكوسوفو، وستة من بوسنيي كوسوفو، وواحد من ألبان كوسوفو، وواحد من سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود). ومنذ بداية العام، سجلت المفوضية عودة ما مجموعه ٤٢٧ شخصا إلى كوسوفو طوعا، بما يتسق مع الاتجاه المستمر بالانخفاض في معدلات العودة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بلغ العائدون طوعا إلى كوسوفو منذ عام ٢٠٠٠ ما عدده ٣٢٣ ٢٦ شخصا. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كان العدد الإجمالي للمشردين

داخليا في كوسوفو يقدر بـ ٩٥٠ ١٦ شخصا، بما في ذلك ٤٧٤ شخصا لا يزالون يقيمون في ٢٩ مركزا جماعيا.

٣٢ - وواصلت المفوضية تقديم الدعم إلى الأفراد للحصول على الوثائق الشخصية وحل المشاكل المتعلقة بحالتهم المدنية. وفي الفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر، ساعدت المفوضية ١٧٠ فردا في الحصول على الوثائق المدنية.

٣٣ - وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، حضر ممثلون من بريشتينا وبلغراد وبودغوريتسا وسكوبيه ''منتدى رفيع المستوى بشأن إيجاد حلول دائمة لمسألة المشردين من كوسوفو''، نظمته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأصدروا بيانا مشتركا مؤكدين التزامهم بالتعاون الإقليمي بشأن إيجاد حلول دائمة لمسألة المشردين من كوسوفو.

٣٤ - واستمرت أيضا الجهود المحلية لدعم العودة الطوعية. ففي ٣ أيلول/سبتمبر، عقد فريق عامل معني بعودة المشردين إلى قرية موشيتيشتي ببلدية سوهاريكي/سوفا ريكا اجتماعه الأول، وكان هذا الفريق قد أنشئ في إطار اللجنة المشكلة مؤخرا المشتركة بين الوزارات لشؤون العودة. وترأس الاجتماع ممثل عن وزارة شؤون الطوائف والعودة وحضره ممثلون عن سلطات كوسوفو المحلية، وطائفة صرب كوسوفو، ومفوضية شؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة.

٣٥ - وفي إطار مشروع اشترك في تمويله الاتحاد الأوروبي ووزارة شؤون الطوائف والعودة في كوسوفو، ونفذته المنظمة الدولية للهجرة، سُلم ٣٦ منزلا بُني حديثا إلى العائدين خلال شهري آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر، وهناك ٤٣ منزلا إضافيا في طور البناء. وواصلت البعثة أيضا رصد التطورات والمسائل التي تؤثر على طائفة الأغلبية والطوائف الأخرى من خلال القيام بزيارات ميدانية وإجراء مشاورات منتظمة مع أصحاب المصلحة المحليين.

سابعا - التراث الثقافي والديني

٣٦ - عقب سحب مشروع قانون مثير للجدل إلى حد كبير بشأن التراث الثقافي من المناقشة في برلمان كوسوفو في أيار/مايو ٢٠١٥، شرع رئيس وزراء كوسوفو مصطفى، في إطار الحوار مع ممثلي الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، في إنشاء فريق عامل مكلف بتنقيح مشروع القانون بالكامل. ومع أن المشروع الأولي للقانون، الذي كان يهدف إلى تحديد الوسائل الكفيلة بتعزيز حفظ وحماية مواقع التراث الثقافي، ييسر وصول الجمهور إلى هذه

المواقع، إلا أنـه أدى إلى تعبير الكنيسـة الأرثوذكسيـة الصربيـــة عـن القلـق الشـديد، لا سيما وأن هذه المواقع عُرِّفت في مشروع القانون بأنها ممتلكات لحكومة كوسوفو.

٣٧ - وفي ٤ آب/أغسـطس، شـرعت السـلطات المحليـة في هـدم ''دار ضـيافة المـلا فزليـو'' في منطقة الحماية الخاصة لمركز بريزرين التاريخي على أساس تقييم لهيئة التفتيش التابعة للبلدية بأن المبنى القديم كان يشكل خطرا شديدا على السلامة العامة. وكانت دار الضيافة، التي أنشئت في القرن التاسع عشر، مؤهلة لأن تُدرج في عداد مواقع التراث الثقافي في كوسوفو، وكانـت تتمتـع بالحمايـة القانونيـة بموجـب القـانون المتعلـق بمركـز بريـزرين التـاريخي. وقـد هُـدم المـبنى دون التقيـد بمهلـة الإشـعار المطلوبـة قانونـا ومـدتها ١٥ يومـا. واحتجاجـا على هذا الإجراء، استقال رئيس مجلس التراث الثقافي لمركز بريزرين التاريخي من منصبه.

٣٨ - وأحـرز مشـروع للمحافظـة علـى التـراث الثقـافي في بلديـة نوفوبيردي/نوفـو بـردو، في موقع قلعة من العصور الوسطى، تقدما في تثبيت جدران القلعة لمنع مزيد من التدهور. ومن المقرر أن تنجز المرحلة الأولى من المشروع، الذي تنفذه اليونيسكو، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

ثامنا - حقوق الإنسان

٣٩ - في ١٥ أيلول/سـبتمبر، قـدم الفريـق العامـل المعـني بحـالات الاختفـاء القسـري وغـير الطـوعي إلى مجلـس حقـوق الإنسـان تقريـره (A/HRC/30/Add.1) النـاتج عـن زيارتـه الرسميـة إلى المنطقـة في عـام ٢٠١٤ للنظـر في المسـائل المتصـلة بحـالات الاختفـاء القسـري والمفقودين. ويسرت البعثة مشاركة لجنة كوسوفو المعنية بالأشخاص المفقودين في جلسة التحاور بشأن الاختفاء القسري وغير الطوعي المعقودة خلال دورة مجلس حقوق الإنسان.

٤٠ - وفي ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، كان ما مجموعه ١ ٦٧٠ شخصا لا يزالون مدرجين في قائمـة المفقـودين بسـبب النـزاع في كوسـوفو. وفي ٢٤ تموز/يوليـه، شـاركت البعثـة في اجتماع عمل عادي نظمته اللجنة المعنية بالمفقودين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تجر أي اتصالات ذات أهمية في فريق بلغراد - بريشتينا العامل المعني بالمفقودين، بسبب عدم تعيين رئيـس لوفـد بريشتينا في الفريـق العامـل. وقد حثت البعثـة على اتخـاذ إجراءات عاجلة بشأن التعيين.

٤١ - وفي ١٠ أيلول/سبتمبر، نظم مركز الدراسات الأمنية في كوسوفو، بدعم من مكتب الاتحاد الأوروبي، اجتماع مائدة مستديرة بشأن الموضوع ''دور المرأة في مكافحة التطرف

المقترن بالعنف في كوسوفو'' في فوشتري/فوتشيترن. ولفت هذا الحدث الانتباه إلى دور المرأة في الإسهام في الكشف المبكر عن التطرف الديني وكذلك في المساهمة في منعه.

٤٢ - وقام الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان التابع للبعثة، الذي يستعرض الشكاوى المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن البعثة ارتكبتها في الفترة من ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٠، بإصدار ستة آراء بشأن ١٣ شكوى خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووجد الفريق أن البعثة، في جميع هذه الحالات، قصَّرت في الوفاء بالمقتضيات الإجرائية الواردة في المادة ٢ (الحق في الحياة) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، و لم تف، في ١١ حالة، بالمقتضيات الإجرائية الواردة في المادة ٣ (حظر التعذيب والمعاملة اللاإنسانية أو المهينة) من الاتفاقية. وبحلول نهاية أيلول/سبتمبر، كان الفريق قد أغلق ٤٨٧ قضية؛ بينما لا تزال ٤٠ قضية تنتظر البت فيها. ويعتزم الفريق إكمال أعماله المتعلقة بجوهر الشكاوى بحلول نهاية عام ٢٠١٥.

تاسعا - ملاحظات

٤٣ - أرحب باستمرار التقدم المحرز في الحوار الذي يسره الاتحاد الأوروبي والاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها بين بلغراد وبريشتينا في ٢٥ آب/أغسطس، وعلى وجه الخصوص، المبادئ العامة/العناصر الرئيسية لإنشاء رابطة/جماعة البلديات ذات الأغلبية الصربية. ويشكل إنشاء الرابطة/الجماعة، بوصفها أحد الأركان الأساسية ''للاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات''، خطوة أساسية صوب تحقيق التنفيذ الكامل لهذا الاتفاق التاريخي والمضي قدما نحو تحسين الحياة اليومية لسكان كوسوفو. وأهنئ رئيس الوزراء فوتشيتس ورئيس الوزراء مصطفى لقيادتهما الاستثنائية في سبيل المضي قدما بهذه العملية. وأشجع جميع القادة في بريشتينا وبلغراد على الحفاظ على هذا الزخم، بسبل منها وضع الصيغة النهائية للنظام الأساسي للرابطة/الجماعة في حدود الإطار الزمني المتفق عليه، فضلا عن كفالة التنفيذ السريع لجميع الاتفاقات الواردة في حزمة ٢٥ آب/أغسطس.

٤٤ - وأرحب بشدة باعتماد التعديل الدستوري والقوانين الأخرى التي طال انتظارها من أجل قيام برلمان كوسوفو بإنشاء المحكمة المتخصصة. ولقد كان التقدم المحرز في هذا الصدد حاسما في إظهار التزام كوسوفو بالمبادئ الأساسية للعدالة والمساءلة. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة أن يعجلوا باستكمال الترتيبات المتبقية لإنشاء المحكمة بشكل كامل وفوري.

٤٥ - وأدين استخدام أحزاب المعارضة للعنف والتخويف لإعاقة سير العمل الاعتيادي في برلمان كوسوفو، وكذلك الاعتداءات البدنية المرفوضة التي تعرض لها رئيس الوزراء

وأعضاء حكومته من قبل نشطاء المعارضة. وأهيب بجميع الجهات الفاعلة السياسية أن تمتنع عن إلقاء الخطابات وإتيان الأفعال التي تتعارض مع مبادئ المجتمع المتحضر الديمقراطي ومعاييره. فهذه التصرفات تزعزع ثقة الجمهور في هذه المؤسسات كما تشوه صورة كوسوفو في العالم بأسره. وأحث جميع الأطراف الفاعلة السياسية، ولا سيما في المعارضة، إلى الوفاء بواجباهم مع التحلي بروح المسؤولية والنضج، مع احترام العملية الديمقراطية والمؤسسات التي انتُخبوا لها احتراما كاملا.

٤٦ - وأحث على التعجيل بتعيين رئيس وفد بريشتينا إلى الفريق العامل المعني بالمفقودين، بهدف تيسير إحراز تقدم دون إبطاء في معالجة هذه المسألة. وأهيب بجميع أصحاب المصلحة أن يكثفوا الجهود التي يبذلونها، وأن يتجنبوا إطالة معاناة الأسر المتضررة.

٤٧ - وأرحب بالالتزام الذي تعهدت به سلطات كوسوفو والعمل الذي اضطلعت به للمساعدة على التصدي للتحديات العابرة للحدود الوطنية والمتعلقة بمكافحة التطرف المقترن بالعنف والتشدد. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى اعتماد حكومة كوسوفو استراتيجية عريضة القاعدة بغية التصدي لتلك التحديات. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم هذا الجهد المستمر وتيسيره في إطار ولاية البعثة.

٤٨ - وأود أن أثني على الخطوات التدريجية صوب تعزيز التعاون الإقليمي، كما يتجلى في مؤتمر قمة غرب البلقان المعقود في عام ٢٠١٥ التي ركزت على جملة مسائل منها التعاون مع المؤسسات المالية الأوروبية. فالمشاريع الإنمائية المقترحة التي ترمي إلى جلب المنافع لسكان المنطقة بشكل جماعي وتعاوني هي مشاريع تمثل إسهامات حاسمة نحو تحقيق أهداف السلام والاستقرار.

٤٩ - وفي آب/أغسطس، عينتُ ظاهر طنين من أفغانستان ممثلي الخاص الجديد لكوسوفو ورئيسا للبعثة. ويحظى السيد طنين، بما لديه من خبرة دبلوماسية واسعة رفيعة المستوى، بثقتي الكاملة في الاضطلاع بهذا الدور الهام. وأهيب بجميع الجهات الفاعلة أن تقدم له كامل التأييد وأن تتعاون معه بشكل وثيق. وهو يخلف فريد ظريف الذي قاد البعثة خلال السنوات الأربع الماضية بتفان وروح مهنية. وأعرب عن امتناني للسيد ظريف ولجميع أفراد البعثة لما أبدوه من التزام مستمر ولما قدموه من خدمات متواصلة. وأشكر أيضا أعضاء منظومة الأمم المتحدة وشركاءها الدوليين في الميدان، بما في ذلك القوة الأمنية الدولية في كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، على ما أبدوه من تعاون وما قدموه من مساهمات مستمرة من أجل تحقيق السلام والتقدم في كوسوفو.

المرفق الأول

التقرير المقدّم إلى الأمين العام من ممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

(يغطي الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

١ - موجز

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو القيام بأنشطة الرصد والتوجيه وإسداء المشورة، وواصلت تأدية مهامها التنفيذية في مجال سيادة القانون وفقا لولايتها. وصدر عدد من الأحكام في قضايا تتعلق بالجريمة المنظمة والفساد وجرائم خطيرة أخرى. وأسفرت المحاكمة في القضية المعروفة باسم قضية ''سرقة البحرين'' المتعلقة بعملية سطو مسلح على متجر لبيع الساعات الفاخرة التي زادت قيمتها على مليون يورو في مركز تجاري بمملكة البحرين في عام ٢٠١٣، عن إدانة خمسة متهمين. وألقي القبض على أحد المتهمين البارزين، الذي كان قد حُكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما بتهمة القتل، عندما عُثر عليه غير مصحوب بموظفي الإصلاحيات خارج مترل خاص في بريشتينا دون الحصول على أي أمر قضائي. ووقع الحادث عقب إعراب البعثة تكرارا عن القلق فيما يتعلق بالمعاملة التفضيلية التي يحظى بها متهمون بارزون في كوسوفو.

وفي شمال كوسوفو، أدت البعثة مهامها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية. وبالخصوص تواصلت المحاكمة الرئيسية لخمسة متهمين من بينهم سياسي صربي معروف من كوسوفو متهم بارتكاب جرائم حرب، واستأثرت باهتمام ناقد ومتابعة دقيقة وصلا أيضا إلى حد ممارسة الضغط السياسي على البعثة وموظفيها القضائيين. و لم يقع سوى عدد قليل من الحوادث الأمنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، التي اتسمت عموما بالهدوء.

واُتخذ المزيد من الخطوات الناجحة في تنفيذ الاتفاقات الناتجة عن الحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي. وفي سياق إدماج الحماية المدنية، سلمت آخر نقطة مراقبة للحماية المدنية الواقعة على الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا إلى شرطة كوسوفو وتولت بعثة الاتحاد الأوروبي تيسير تسليم المعدات إلى وكالة كوسوفو لإدارة حالات الطوارئ. وفيما يتعلق بإدماج موظفي الحماية المدنية السابقين، بدأ ٢٥ من المتأهلين تدريباتهم قبل الاضطلاع بوظائفهم في مركز ميتروفيتشا للاحتجاز.

٢ - مهام بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

٢-١ المهام التنفيذية

جرائم الحرب

في ٧ آب/أغسطس، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد متهم في قضية جرائم حرب في محكمة جاكوفا/داكوفيتسا الابتدائية. وتتعلق القضية بمذبحة حدثت بالقرب من مدينة جاكوفا/داكوفيتسا، يعتقد أنها أكبر عملية قتل جماعي وقعت أثناء التراع في كوسوفو.

التطورات الرئيسية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة والفساد

في محكمة الاستئناف، أنهت هيئة تتألف من قاضيين محليين وقاض من بعثة الاتحاد الأوروبي النظر في القضية المرفوعة ضد عدة متهمين منهم عمدة بريزرين، وأحالتها من جديد إلى المحكمة الابتدائية لإعادة المحاكمة. وأصدر قاضي بعثة الاتحاد الأوروبي الذي ترأس الهيئة، رأيا مخالفا قال فيه إنه لا توجد أسس قانونية كافية لإلغاء الحكم الابتدائي. وقد طعن المدّعي الاستئنافي لبعثة الاتحاد الأوروبي في الحكم لدى المحكمة العليا. وطعن مدعيان عامان لبعثة الاتحاد الأوروبي أيضا في قضيتين أخريين وتقدما بطلب للحماية الشرعية حيث رفضت محكمة الاستئناف الدعوى بسبب التأخر. وهاتان القضيتان تنتظران قرار المحكمة العليا.

أما المحاكمة في قضية ''سرقة البحرين'' التي بدأت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، فقد أنهيت في محكمة بريشتينا الابتدائية في ٦ آب/أغسطس. وأدانت هيئة تتألف من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي المتهمين الخمسة بجريمة تتعلق بالسطو المسلح للاستيلاء على ساعات فاخرة تزيد قيمتها على مليون يورو في مركز تجاري بمملكة البحرين في عام ٢٠١٣. وأدين أحد المدعى عليهم بتهمة الجريمة المنظمة، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٢ سنة، فضلا عن غرامة بمبلغ ٥٠٠ ١٢ يورو. وأدين أيضا ثلاثة من المدعى عليهم بتهمة الجريمة المنظمة، وحكم عليهم بالسجن لمدة ١١ سنة، وبغرامة بمبلغ ٠٠٠ ١٢ يورو. أما المتهم الخامس فقد حكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات بتهمة امتلاك أسلحة أو الاحتفاظ بها أو حيازتها دون تصريح. وتولى الادعاء في هذه القضية مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي من مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو.

وفي ٢٧ آب/أغسطس، قدم مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو لائحة اتهام ضد ستة متهمين في محكمة فيريزاي/أوروشيفاتس الابتدائية في ما يسمى بقضية ''غسل السيارات''. وأدين أربعة من المدعى عليهم بتهمة الجريمة المنظمة

والابتزاز في إطار ظروف مشدِّدة، بينما وُجهت هم إضافية لبعض المدعى عليهم. وتشمل الجرائم المزعومة الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٥، وهي تتعلق بشراء قطع أراض في فيريزاي/أوروشيفاتس. وحققت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي وشرطة كوسوفو في القضية بصورة مشتركة.

وفي ٨ أيلول/سبتمبر، أكدت هيئة تتألف من قاضيين محليين وقاض من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة الاستئناف الحكم الذي أصدرته محكمة جييلان/غنيلان الابتدائية بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، والقاضي بتبرئة عمدة كوسوفو السابق والمدير السابق للمشتريات في البلدية من تهمة إساءة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة.

وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أدانت هيئة تتألف من قاض محلي وقاضيين من بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة بريشتينا الابتدائية أربعة أشخاص بتهمة استغلال المنصب الرسمي أو السلطة في قضية ''وزارة التجارة والصناعة''. وحُكم على مدير سابق في الوزارة بالسجن لمدة ٢٦ شهرا، بينما حُكم على ثلاثة آخرين بالسجن لمدة عشرة وثمانية وسبعة أشهر على التوالي مع وقف التنفيذ.

ولا تزال المعاملة التفضيلية الممنوحة لسجناء بارزين معينين تشكل مصدر قلق بالغ. ففي ٢٢ أيلول/سبتمبر، وبناء على أمر من مدع عام تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في مكتب الادعاء الخاص لكوسوفو، أُلقي القبض على متهم بارز لعدم التزامه بشروط احتجازه. وعُثر على المتهم الذي كان قد حكم عليه بالسجن لمدة ١٢ عاما بتهمة القتل، في وقت القبض عليه، بدون حراسة موظفي الإصلاحيات في مركبة خارج منزل خاص في بريشتينا، بعد أن غادر مركز العيادات الجامعية بكوسوفو حيث تلقى العلاج. وفي نفس اليوم، أمر أحد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية بنقل المتهم من مركز دوبرافا للاعتقال إلى سجن الحراسة المشددة في بودوييفي/بودوييفو حيث يحتفظ به قيد الاحتجاز في الوقت الراهن. وعُزل ثلاثة ضباط من دائرة إصلاحيات كوسوفو عن مهامهم بصورة مؤقتة لضلوعهم في الحادثة.

وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، قدم مدع في بعثة الاتحاد الأوروبي لائحة اتهام موحدة في قضية ''وزارة النقل والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية''، بموجب أمر صادر عن محكمة الاستئناف بدمج إجراءات النظر في قضيتين. ومن بين التهم التي وجهت لخمسة من المدعى عليهم الجريمة المنظمة والارتشاء وقبول رشاوى. ووجهت لائحة الاتهام بعد أن أجرت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي بالتعاون مع شرطة كوسوفو تحقيقات مطولة ومعقدة.

قضايا إجرامية خطيرة أخرى

في ٣١ تموز/يوليه، حكمت هيئة من القضاة التابعين لبعثة الاتحاد الأوروبي في محكمة ميتروفيتشا الابتدائية بالسجن لمدة ١٥ سنة على متهم بعملية قتل ارتُكبت في فوشتري/فوتشيترن في آذار/مارس ٢٠١٣.

وفي محكمة الاستئناف، أصدرت أيضا هيئات قضاة أغلبيتها من القضاة المحليين أحكاما بشأن جرائم خطيرة. وفي ٤ آب/أغسطس، أكدت هيئة الحكم الذي أصدرته محكمة ميتروفيتشا الابتدائية في تموز/يوليه ٢٠١٤ وحكمت على متهم بالسجن لمدة ١٢ شهرا وبغرامة تبلغ ٣٠٠ يورو لمحاولته عرقلة موظفين حكوميين في أداء مهامهم الرسمية. وأكدت هيئة قضائية أيضا الحكم الذي أصدرته محكمة بريشتينا الابتدائية في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، والذي قضى بالسجن لمدة ٢٥ عاما على متهم بالقتل وبحيازة أسلحة دون تصريح.

الادعاءات الواردة في تقرير ديك مارتي المقرر الخاص للجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان بمجلس أوروبا

في ٣ آب/أغسطس، وافق برلمان كوسوفو على التعديلات الدستورية اللازمة لإنشاء الدوائر المتخصصة التي ستتولى البتّ في أي لائحة اتهام تنشأ عن تحقيقات فرقة العمل الخاصة المعنية بالتحقيقات، وذلك بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل خمسة أصوات وامتناع عضو واحد عن التصويت. وفي اليوم نفسه، اعتمد البرلمان القانون المتعلق بالدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص. وأعرب ديفيد شفينديمان المدعي العام الرئيسي عن ترحيبه باعتماد مجموعة التشريعات التي تتيح إنشاء الدوائر المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، أعلنت المحكمة الدستورية ردّ الاعتراضات المقدمة من أحزاب المعارضة على التعديلات الدستورية.

وواصلت فرقة العمل الخاصة تحقيقاتها الجنائية في الادعاءات الواردة في تقرير مجلس أوروبا، مع التركيز على المسؤولية الجنائية للأفراد المسؤولين أكثر من أي شخص آخر عن الادعاءات الواردة في التقرير.

وفي حين لا يزال التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون والسلطات القضائية في المنطقة وفي مناطق أخرى مُرضيا، فإن تعاون جميع الأطراف يظل يتسم بأهمية بالغة لاستمرار إحراز التقدم في أنشطة التحقيق والأنشطة التنفيذية. ويجري حاليا العمل مع الأطراف المتضررة والمجموعات والأفراد المدافعين عن حقوق الضحايا بغرض جمع المعلومات ذات الصلة بالتحقيق.

وفي نفس الوقت، واصل فريق التخطيط المسؤول عن إنشاء الدوائر المتخصصة أعماله التحضيرية وتخطيطه من أجل تيسير سلاسة العملية، فور استيفاء جميع الشروط اللازمة لإنشاء الدائرة المتخصصة ومكتب المدعي العام المتخصص.

إدارة الطب الشرعي

أجرى خبراء الطب الشرعي التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، إلى جانب خبراء محليين، في إدارة الطب الشرعي، تقييمات ميدانية في مناطق كامينيتسي/كامينيتسا، وسوهاريكي/سوفا ريكا، وبريزرين، وجاكوفا/داكوفيتسا، وديتشان/ديتشاني، وميتروفيتشا، وراهوفيتس/أوراهوفاتس، وكلينيي/كلينا، وكذلك في نوفي بازار في صربيا. واستُخرجت أربع جثث من تلك المواقع. وفي ٢٥ آب/أغسطس، نفّذت الإدارة عمليات حفر لثلاثة قبور في مقبرة كروشيي إي فوغل/فيليكا كروشا من أجل تحديد هوية الرفات. وبعد إجراء عمليات تشريح الجثث، أُرسلت عينات الحمض النووي الصبغي، لمزيد من التحليل وتحديد الهويات. ومن أجل الاستجابة للشواغل التي أُعرب عنها أثناء عملية الحفر، اجتمعت الإدارة وموظفوها التابعون لبعثة الاتحاد الأوروبي مع ممثلي القرية، وشبكة كوسوفو النسائية، لإطلاعهم على العمل المضطلع به فيما يتعلق بالقضية.

حقوق الملكية

خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، تلقت هيئة الطعون التابعة لوكالة الممتلكات في كوسوفو ٤٢ طعنا جديدا وبتت في ٣٣ طعنا، في حين لا يزال ٤٥٧ من الطعون تنتظر أن تبت الهيئة فيها. وأصدرت الدائرة الخاصة للمحكمة العليا المعنية بمسائل الخصخصة ٣٠٤ قرارات في قضايا على مستوى هيئات المحاكمة الابتدائية، وفرغت من البت في ٥٦ قضية على مستوى هيئات الاستئناف.

٢-٢ تعزيز الخدمات

تواصل بعثة الاتحاد الأوروبي تقديم المشورة والتوجيه إلى جمارك كوسوفو من أجل إنشاء نظام نافذة موحدة، وزيادة كفاءة النظام لفائدة التجار، والسماح لبعض الموظفين بالتفرغ للعمل في مجالات جمركية أخرى، وتعزيز تدابير مكافحة الفساد.

ونظّمت البعثة حلقة عمل بشأن وصلات إرسال البيانات بين وكالة السجل المدني ومختلف وكالات إنفاذ القانون لتحسين فهم اتفاقات التعاون القائمة والتنفيذ العملي لها، ودعم تطوير قدرات المؤسسات المعنية، وإبراز أهمية قابلية قواعد البيانات لتبادل المعلومات،

مع التركيز على سياسات حماية البيانات. وواصلت البعثة دعمها لعملية فتح مكاتب لوكالة السجل المدني في شمال كوسوفو.

وفتحت مفتشية شرطة كوسوفو مكتبها الإقليمي الأول للشكاوى في بلدية جيلان/جنيلاني. وكان ذلك في إطار خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، التي وُضعت بمشورة البعثة، وسيساعد على تعزيز التعاون مع السكان وإتاحة الفرصة لتحسين الرقابة على الشرطة.

ورصدت البعثة عملية استقدام الموظفين لصالح مدير إصلاحية دوبرافا. وقدّرت البعثة بأنه لا يوجد بين المرشحين مرشح مناسب لشغل هذه الوظيفة، وأُشيرَ على النظراء في كوسوفو بالبحث عن مرشحين أنسب لشغل الوظيفة من خلال إعلان جديد عن الشاغر. وخلافا لمشورة البعثة، عيَّن المدير العام لدائرة إصلاحيات كوسوفو مديرا جديدا لإصلاحية دوبرافا في ١٤ آب/أغسطس. ولا تزال عملية نقل المدانين الأربعة المنتمين إلى ''جماعة درينيتسا''، المحتجزين حتى الآن في إصلاحية دوبرافا، إلى السجن المشدد الحراسة بمرافقه الطبية الجديدة تنتظر التنفيذ (وكان فرد واحد قد نُقل، انظر الفرع السابق). ولم تصنّف دائرة إصلاحيات كوسوفو هؤلاء السجناء منذ صدور الحكم في أيار/مايو. ويُشكل تصنيف السجناء عاملا ذا أهمية حاسمة في قرار تحديد أماكن احتجازهم، بما يكفل إيواء كل سجين في مرفق ملائم. ولا تزال مستمرةً مسألة إساءة استعمال المواعيد الطبية المطولة في مركز كوسوفو للعيادات الجامعية في بريشتينا. واستقال المدير العام لدائرة إصلاحيات كوسوفو في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وقد كان منذ بداية فترة ولايته في بؤرة ظاهرة المعاملة التفضيلية للسجناء البارزين، وقد أوضحت البعثة هذا الأمر باستمرار لسلطات كوسوفو.

وساعدت البعثة أيضا شرطة كوسوفو على وضع خطة عمل تتضمن خطوات للتنفيذ الكامل لأعمال الشرطة القائمة على المعلومات الاستخباراتية في كوسوفو. وأُدمجت خطة العمل تلك في استراتيجية شرطة كوسوفو المتعلقة بأعمال الشرطة التي تسترشد بالمعلومات الاستخباراتية. ومن أجل تيسير التنفيذ السلس لها، بدأت شرطة كوسوفو تنفيذ مشروع تجريبي بشأن تقديم تقارير تتضمن معلومات كافية (وهي نقطة من أهم نقاط خطة العمل) في منطقة فيريزاي/أوروشيفاتس. وتلقى هذا المشروع دعما جيدا من الإدارة العليا لشرطة كوسوفو، كما تخطط شرطة كوسوفو لإدخاله أيضا إلى المناطق المتبقية في الأشهر المقبلة، وذلك بدعم من البعثة.

وقامت البعثة برصد وتحليل القرارات المتعلقة بالإجراءات التأديبية المتخذة بحق القضاة. وعلى الرغم من أنه يمكن ملاحظة إحراز بعض التقدم بشأن التحقيقات التأديبية التي

يجريها مكتب مستشار المسائل التأديبية، فهي لا تزال بحاجة إلى تحسينات رئيسية. وقد أنشأت البعثة برنامجا للإرشاد لمكتب المستشار المعني بمسائل التأديب، يهدف إلى تحسين نوعية الصياغة القانونية ونوعية القرارات التأديبية في المستقبل.

٢-٣ شمال كوسوفو

في ٢١ آب/أغسطس، قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي الدعم لشرطة كوسوفو في عملية للبحث عن متهم وإلقاء القبض عليه في ليبوسافيتش/ليبوسافيك عقب حادث إطلاق نار من سلاح آلي نجمت عنه إصابة شخص واحد بجروح بالغة. وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، وقعت محاولة لإشعال حريق في المركبة الشخصية لأحد أفراد شرطة كوسوفو المنتمين إلى الطائفة الصربية. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، أطلق شخص مجهول الهوية النار في اتجاه مركبة يقودها أحد صرب كوسوفو في شمال ميتروفيتشا. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أُصيب شخص واحد بجروح من جراء طلقات نارية في شمال ميتروفيتشا. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أُلقيت قنبلة يدوية على منزل أسرة عمدة بلدية ليبوسافيتش/ليبوسافيك في سوتشانيتسا/سوتشانيتسي نجمت عنها خسائر مادية.

ومارست بعثة الاتحاد الأوروبي وظائفها التنفيذية في عدد من الدعاوى القضائية. ففي ١ تموز/يوليه، بدأت هيئة قضاة تابعة للبعثة المحاكمة الرئيسية لسبعة مدعىً عليهم متهمين بارتكاب هجمات على أفراد البعثة في بلدية زوبين بوتوك في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٢. وفُصلت قضية أحد المتهمين عن المحاكمة لكونه لم يمثل أمام جلسة المحاكمة الرئيسية. واستمرت طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير المحاكمة الرئيسية في القضية المرفوعة ضد خمسة مدعى عليهم، بمن فيهم أحد الساسة المعروفين من صرب كوسوفو، متهمين بارتكاب جرائم حرب، واستأثرت باهتمام ناقد ومتابعة دقيقة، بما في ذلك الضغط السياسي الذي مارسته جهات مختلفة في صربيا وفي شمال كوسوفو على البعثة وعلى موظفيها القضائيين. وفي أيلول/سبتمبر، انتهت جلسات الاستماع لشهود الادعاء واستمرت المحاكمة بالاستماع إلى شهود الدفاع. وبعد تمديد الحبس الاحتياطي مرة أخرى لاثنين من المدَّعَى عليهم، بدأ أحدهما إضرابا عن الطعام في ٧ آب/أغسطس استمر حتى ٢٢ آب/أغسطس. فأُدخل إلى المستشفى مؤقتا. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، استعيض عن الحبس الاحتياطي للمدعى عليهما بالإقامة الجبرية. وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، شرعت هيئة من قضاة البعثة في المحاكمة الرئيسية لاثنين من المدَّعَى عليهم في ثاني ثلاثة إجراءات قضائية بخصوص إطلاق النار على فرد من أفراد شرطة كوسوفو اسمه أنور زيمبري في تموز/يوليه ٢٠١١.

وواصلت البعثة إسداء المشورة إلى شرطة كوسوفو، بما في ذلك المشورة فيما يتعلق بالجرائم بين الطوائف العرقية ومبادئ أعمال الشرطة التي تسترشد بالمعلومات الاستخباراتية. وكنتيجة ملموسة لمناقشات البعثة مع شرطة كوسوفو بخصوص اتجاهات الجريمة، قررت الشرطة أن تتعاون وحدات التحقيقات والعمليات التابعة للأقاليم فيما بينها وأن تسيِّر دوريات مشتركة، وذلك لمنع سرقة المركبات. وساعدت البعثة المديرية العامة لشرطة كوسوفو وشرطة شمال كوسوفو في مجال خفارة المجتمعات المحلية التي تشمل أيضا إنشاء لجان محلية للسلامة العامة، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وسيتطلب المشروع مزيدا من الدعم من البعثة حتى تعتمده الشرطة المحلية والقيادات السياسية اعتمادا تاما. وقدمت البعثة أيضا الدعم لأفراد شرطة كوسوفو بمرافقتهم إلى مناطق نائية شهدت في الماضي القليل من أعمال الخفارة أو لم تشهد شيئا منها.

٢-٤ تنفيذ الحوار

في ٢٠ تموز/يوليه، أُدمج ٢٥ فردا من أفراد الحماية المدنية في دائرة إصلاحيات كوسوفو، مما رفع العدد الإجمالي إلى ١٠٥ موظفين سابقين في الحماية المدنية وظفتهم مؤسسات كوسوفو. وبدأ هؤلاء الأفراد دورتهم التدريبية الأساسية التي تستمر مدة شهرين في أكاديمية كوسوفو للسلامة العامة في فوشتري/فوتشيترن في ٢٧ تموز/يوليه، وستعدُّهم للنهوض بواجباتهم في مركز احتجاز ميتروفيتشا. وحدد فريق الاختيار مرشحين مناسبين لمعظم الوظائف المتوخى ملؤها في الاتفاق، ويُتوقع أن يتم الانتهاء من هذه العملية في الأسابيع المقبلة. وفي ١٢ آب/أغسطس سُلمت آخر نقطة من نقاط المراقبة التابعة للحماية المدنية الواقعة على الجسر الرئيسي في ميتروفيتشا إلى شرطة كوسوفو. ويسرت البعثة لاحقا نقل الحاوية في ١٤ أيلول/سبتمبر. وفي ٢٥ آب/أغسطس، يسرت البعثة تسليم معدات من قبيل الأحذية المطاطية والمعاول ومعدات إطفاء الحريق إلى وكالة كوسوفو لإدارة الطوارئ، التي وزعت المعدات في اليوم ذاته على بلديات شمال كوسوفو الأربع.

وفي ١٢ آب/أغسطس، بعد اجتماع أول للجنة التنفيذ يسَّره مجلس المكاتب، بدأ نفاذ مذكرة التفاهم المتعلقة بالاعتراف المتبادل بوثائق التأمين على المركبات. وتمكّن المذكرة مستخدمي المركبات المسجلة لدى أحد الطرفين، الحاملين لشهادات تأمين سارية المفعول في أراضي الطرف الآخر، من الدخول إلى الولاية القضائية لذلك الطرف والتجوال فيها بحرّية، دون شراء تأمين إضافي.

٣ - المسائل الرئيسية الأخرى

في ١٦ أيلول/سبتمبر، اجتمع، للمرة الثانية في عام ٢٠١٥، مجلس التنسيق المشترك لسيادة القانون، الذي يشترك في رئاسته وزير العدل والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي/رئيس مكتب الاتحاد الأوروبي في كوسوفو، ورئيس بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وخلال ذلك الاجتماع، اعتُمد التقرير الثالث عن التقدم المحرز فيما يتصل بالاتفاق الشامل للفترة الممتدة من تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى تموز/يوليه ٢٠١٥. وناقش مجلس التنسيق أيضا تلبية المتطلبات الواردة في خريطة الطريق الخاصة بتحرير تأشيرات الدخول، والحالة الراهنة غير المُرضية لتنفيذ خرائط الطريق الخاصة بمجلس التنسيق المشترك، والاستعراض الاستراتيجي التي تعتزم وزارة العدل إجراءه لقطاع العدل، والتدابير المتخذة لتعزيز استقلال نظام العدل، ومكافحة التدخل السياسي في سيادة القانون.

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

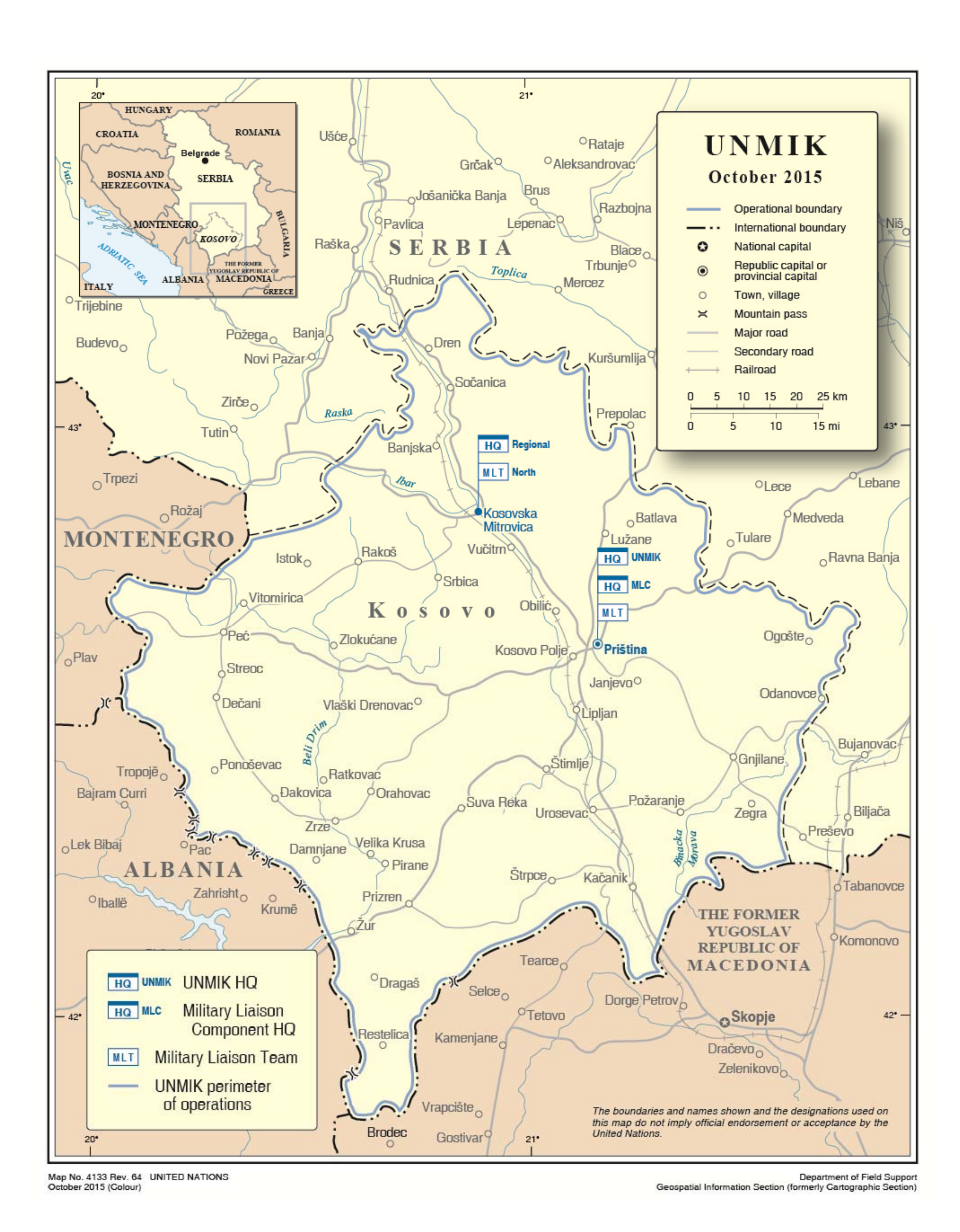
(في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

البلد	العدد
النمسا	١
بلغاريا	١
ألمانيا	١
هنغاريا	١
إيطاليا	١
الاتحاد الروسي	١
تركيا	١
أوكرانيا	١
المجموع	**٨**

تشكيل وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)

البلد	العدد
الجمهورية التشيكية	٢
بولندا	١
جمهورية مولدوفا	١
رومانيا	١
تركيا	١
أوكرانيا	٢
المجموع	**٨**



Map No. 4133 Rev. 64 UNITED NATIONS
October 2015 (Colour)

Department of Field Support
Geospatial Information Section (formerly Cartographic Section)